الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس- المدية -

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

معاهدة بلطة ليمان"16 أوت 1838م" وانعكاساتها على الدولة العثمانية

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص الدولة العثمانية

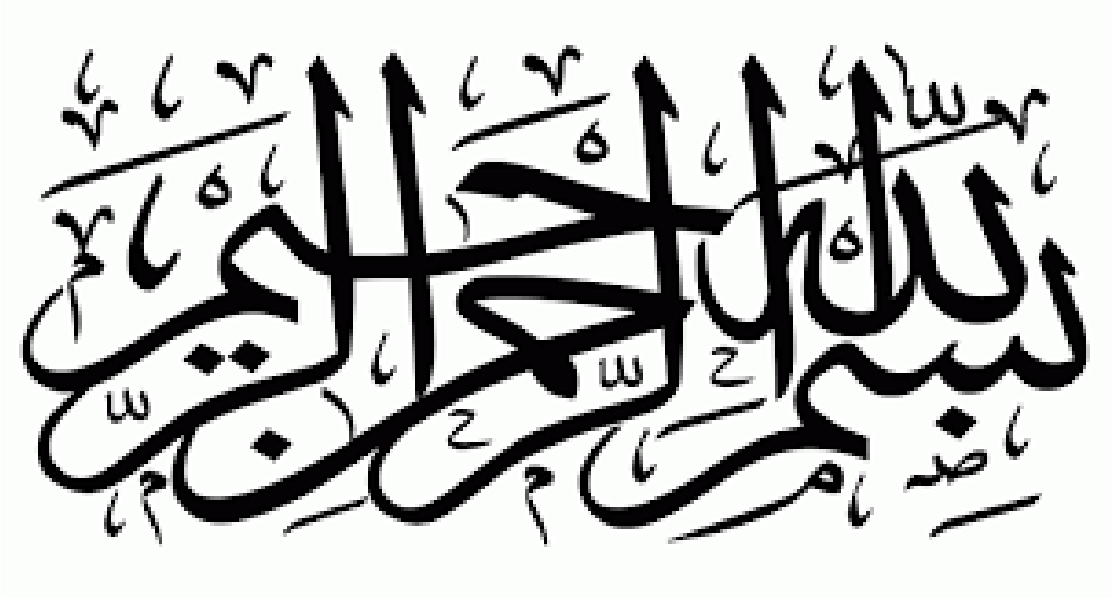
إعداد الطالب

- حميدي حمزة
- بوخاري عائشة

إشراف:

أ.حسناوي صافية

السنة الجامعية 2021-2022


بسم الله الرحمن الرحيم



إهــداء

اهدي هذا العمل الى كل من كان دعائها سر نجاحي

أمي الغالية أطال الله في عمرها وحفظها ورعاها .

الى من زرع فيا بذور الارادة والعزيمة المرحوم

والدي رحمة الله عليه.

الى الذين حبهم يسري في دمي إخوتي واخواتي

والى كل الاصدقاء وزملاء الدراسة تخصص

دولة عثمانية 2022/2021 .



شكر وعرفان

الحمد لله اولا وقبل كل شيئ والشكر له على فضله وامتنانه اما بعد فأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الى كل من قدم لي يد العون من قريب او من بعيد من أجل انجاز هذا العمل المتواضع ولعلى من أخصه بالذكر الاستاذة الفاضلة الدكتورة المشرفة حسناوي صافية التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة فلها كل الاحترام والتقدير

كما اتقدم بالشكر الجزيل لاخي محمد لعقاب الذي ساعدني في اتمام هذا العمل.

كما اتقدم بالشكر والعرفان والامتنان الى كل اساتذة التاريخ بجامعة يحي فارس

واخص بالذكر الاستاذ الغالي العربي والاستاذة رحماني فاطمة الزهراء والاستاذة سعداوي

والى كل اصدقائي وزملائي في الدراسة الذين وقفوا الى جنبي في اعداد هذه ا

قائمة المختصرات

المعنى	الرمز
توفي	ت
ترجمة	تر
دون طبعة	د ط
الطبعة	ط
الصفحة	ص
الجزء	ج
ميلادي	م
مجلد	م.ج
تحقيق	تح
دون سنة	د. س
الهجري	هـ
أرشيف رئاسة الوزراء العثماني	B O A
محادثات بريطانية عثمانية	FO

مقـــــدمـــة

مقدمة:

تبنت بريطانيا مبدأ الحفاظ على الدولة العثمانية, خاصة في فترة النصف الاول من القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر ميلادي, وهو أمر لم تشارك فيه فرنسا و لاروسيا ولا النمسا , وذلك بسبب اختلاف الاستراتيجيات والمصالح والمشروعات القائمة على أساس مبدأ اقتطاع الاملاك العثمانية, واعني بذلك مشروعات روسيا القيصرية وفرنسا.

ان سياسة هنري جون بالميرستون Palmerston وزير خارجية بريطانيا العظمى في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر الميلادي ركزت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن بالنسبة للدولة العثمانية, وهو ما يعرف بمبدأ المحافظة على بقائها في ظل الظروف القائمة , وهو موقف واضح يخالف التوجه الروسي القيصري والتوجه الفرنسي على حد سواء, وهما تهددان الدولة العثمانية بشكل علني , فالقضية المطروحة هنا قضية الخلاف الاستراتيجي للدول الاستعمارية المتنافسة , فكان هم بريطانيا المحافظة على مبدأ تأمين سلامة المواصلات الامبراطورية اتجاه الشرق, وهي ترى ان فرنسا وروسيا القيصرية تشكلان خطرا كبيرا عليها في هذا المجال, من الطبيعي ان يكون الموقف البريطاني ليس نابعا من حرص بريطانيا على الدولة العثمانية , ولا من أجل سواد عيون العثمانيين, وانما للمحافظة الكاملة على مستعمراتها في الشرق والوقوف الحازم في وجه الدول التي تنافسها خاصة بعد الخطر المصري في الدولة العثمانية الذي عكر صفو البريطان بسبب الاحتكار الذي

فرضه محمد علي وكذا اطماعه التوسعية ومن بين المعاهدات التي تبنتها بريطانيا والدولة العثمانية لردع محمد علي (معاهدة " بلطة ليمان") التي نحن بصدد دراستها.

- **أهداف الدراسة:**

هدفنا من دراسة موضوع معاهدة " بلطة ليمان" 16 اوت 1838م هو معرفة الثقل السياسي للمعاهدة. وما جاء فيها من بنود وكذا انعكاساتها علا الجانب العثماني والبريطاني

- **دواعي اختيار الموضوع:**

قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بطريقة مباشرة فكل المراجع تطرقت حول

المعاهدة بطريقة ضمنية, على هذا الاساس في طرحنا لهذا الموضوع حاولت تقديم لمحة ولو قصيرة عن المعاهدة .

الرغبة الشخصية في ابراز هذا الموضوع.

1. الرغبة في اثراء المكتبة التاريخية بهذا العمل الاكاديمي الذي اهملت الدراسة حوله وذلك بدراستنا اسباب المعاهدة وبنودها وانعكاساتها على الدولة العثمانية والبريطانية
2. ركزنا في دراستنا على الجانب الاقتصادي والتجاري والسياسي الى اننا لا نجزم على انها المعاهدة الاخيرة بين البلدين (الدولة العثمانية وبريطانيا)

- **اشكالية الدراسة:**

من اجل معالجة هذا الموضوع طرحنا اشكالية وهي :

ما هو ثقل هذه المعاهدة؟ وما ابعادها السياسية؟

- **المنهج المتبع:**

اتبعنا في دراستنا على مجموعة من المناهج التي تقتضيها طبيعة الموضوع التي بفضلها تمكنت من الوصول الى الاجابة عن الاشكالية الرئيسية والمشكلات الفرعية التي طرحتها سابقا , ومن ابرز المناهج التي اتبعتها في دراستي :

- الاستقرائي وهو استقراء الاحداث التاريخية ودراستها
- المنهج التحليلي النقدي وهو منهج يساعد في دراسة الاشكاليات العلمية المختلفة وموضوعي يستدعي ذلك خاصة في البنود والتحليل
- **هيكل الدراسة :** سمحت لنا المادة العلمية المتوفرة ان نقسم موضوع البحث الى ثلاثة مباحث , فنجد المقدمة وما تضمنه من تعريف الموضوع ودوافع الدراسة والمنهج والصعوبات المعتمدة لهذا قمنا بعرض مباحث جاءت كالاتي: فالفصل التمهيدي جاء بعنوان الوضع العام للدولة العثمانية وبريطانيا قبيل معاهدة " بلطاليمان" اي ظروف التي سبقت المعاهدة وذلك بدراسة صراع محمد علي باشا مع الدولة العثمانية(معاهدة كوتاهية 1833م) وكذا تدخل روسيا في شؤون الدولة العثمانية بموجب معاهدة (خونكاراسكيله سي

1833م) وكذا بداية التقارب البريطاني العثماني وتطور العلاقات الدبلوماسية بينهما) بين مصطفى رشيد باشا وبالميرستون الذين لهما الفضل في عقد المعاهدة .

وفي المبحث الاول المعنون بأسباب انعقاد المعاهدة داخليا وخارجيا

داخليا مثل الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا وانتشار القومية ورغبته في التوسع نحو الشرق , اما خارجيا خوف بريطانيا من تدخل روسيا في شؤون الدولة العثمانية ومدى تأثيرها عليها,.

اما المبحث الثاني الذي كان بعنوان مضمون المعاهدة , جاء فيه الثمانية بنود من واحد الى ثمانية , من البند الاول الى السابع كان لصالح بريطانيا , اما الثامن فكان لصالح الدولة العثمانية, كما وقمنا بتحليل بنود المعاهدة ومدى تأثيرها على الطرفين.

اما المبحث الثالث كان بعنوان النتائج والانعكاسات على الدولة العثمانية وبريطانيا وردود الافعال.

- **مراجع البحث**: من المراجع التي تناولت فيها دراستنا الاعتماد على بعض المراجع الموثوقة او القريبة للحقائق من بينها كتاب تاريخ الدولة العثمانية والوطن العربي لـ عبد الفتاح حسن ابو علية, كتاب الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها للباحث الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي ومراجع اخرى مثل تاريخ الدولة العثمانية العلية لفريد محمد ومجلة بعنوان المعاهدة

التجارية العثمانية البريطانية لـ محمد كاظم فرج العدد التاسع والعشرين.

....الخ

- **الصعوبات**

ان تحدثنا عن الصعوبات لأي بحث او انجاز مذكرة لا نخرج عن اطار تلك العراقيل التي تواجه اي صاحب بحث اكاديمي من صعوبة الوصول الى المادة العلمية سواء في المكتبة او خارجها و اخرى صعوبات واجهتني في دراستي وهي كالاتي:

- عدم وجود دراسات سابقة تطرقت الى الموضوع بصفة مباشرة وان وجدت كانت لمحة بسيطة عن التعريف او البنود وهو ما صعب علينا المهمة فاعتمدنا على بعض المراجع ومجلة حول المعاهدة وعانيت في قراءة الكتب لصعوبة الخط وكثرة الآراء وترجمه الكتب الاجنبية.
- ندرة المادة العلمية التي تؤرخ لهذا الموضوع بصفة مباشرة وان وجدت كانت بلمحة مختصرة وتعالج الموضوع سطحيا .
- وفي الاخير اتمنى ان اكون قد وفقنا في عملنا هذا واشكر كل من ساعدننا من قريب او بعيد.

الفصل التمهيدي الوضع العام للدولة العثمانية وبريطانيا قبيل المعاهدة

بعد اتفاق الدول الاوربية على مصير اليونان واعلان استقلالها سنة 1832م, بعد حادثة نفارين 1827م ,بدت الملامح السياسية تتغير في الدولة العثمانية وبدأ الضعف ينخر اجزائها, ومن الاحداث التي ظهرت بعد هذه الفترة نذكر أهم المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية قبل معاهدة بلطاليمان.

01- معاهدة " كوتاهية":

بدأت بوادر الخلاف تظهر بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا بعد انسحاب قواته من جزيرة " المورة" وخسارة اسطوله الحربي وعددا كبير من رجال جيشه المميزين اضافة الى امواله في واقعة نفارين في 20 اكتوبر 1827م [1]دون ان يكافئه السلطان على الوقوف الى جانبه في الحرب اليونانية ودون ان يعوضه على خسارته هذه سوى تعيينه على جزيرة كريت كحاكما, في البحر المتوسط والواقع ان محمد علي باش[2] كان يطمح في حكم بلاد الشام لعدة اسباب من بينها:

[1] – معركة نفارين هي معركة بحرية جرت في 20 اكتوبر من عام 1827م خلال حرب استقلال اليونان 1821–1832 في خليج نفارين كتاب تاريخ الدولة العثمانية والوطن العربي للمؤلف لعبد الفتاح حسن ابو علية, ط1 , دار المريخ للنشر ,2018 ,ص ص, 299/297

[2] – محمد علي باشا : ولد في قولا (مقدونيا) سنة 1769 والده ابراهيم اغا رعاه عمه طوسون , وفي سنة1787م زوجه حاكم قولا احدى قريباته الثريات , مارس تجارة التبغ وعندما اعد الباب العالي جيشا لاجبار الحملة الفرنسية على جلاء من سوريا ومصر وقع الاختيار على محمد علي كما وعين واليا على مصر سنة 1805م. الكتاب الامبراطورية المصرية في عهد محمد علي " المسالة الشرقية" لمحمد صبري السوريوني, ترجمة :ناجي رمضان عطية, الجزء الاول , الهيئة العامة المصرية للكتاب, ط1, القاهرة 2012.,ص 58.

- رغبة محمد علي باشا ان يمد حدود سلطته من مصر الى جبال طروس في الشمال ليكون بذلك دولة عربية واسعة يخطط من خلالها محمد علي باشا لأقامتها تحت زعامته .
- غنى بلاد الشام بالمواد الاولية خاصة الخشب الذي استغله محمد علي لبناء اسطوله البحري خاصة بعد فقده العديد من السفن في واقعة نفارين

وهناك أسباب اخرى مثيرة للجدال بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا, وهو أن محمد علي تضرع له بأن اعداد كبيرة من فلاحي مصر الذين فروا من أعمال الصخرة والجندية والضرائب ولجأوا الى عبد الله الجزار (والي عكة)[1] في ذلك الوقت فطلب محمد علي اعادة هؤلاء الفارين الى مصر, لكن عبد الله الجزار رفض ذلك بإيعاز من الصدر الاعظم خسروا باشا الذي كان يمقت محمد علي منذ زمن بعيد, وظل يعمل على ازعاج واعاقة مشروعاته, والواقع ان حجة محمد علي باشا في هذا الجانب لم ترضي المسؤولون العثمانيون وعلى راسهم السلطان العثماني والصدر الاعظم خسروا باشا ووالي عكة عبد الله الجزار , مما ادى الى تأزم العلاقات حتى صرح محمد علي على انه سيعيد هؤلاء الفارين جميعا بنفسه الى مصر واحدا تلو الاخر هنا في كلامه يقصد عبد الله الجزار ايضا , بعد هاته الاحداث تقدمت قوات محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا في شتاء (1247هـ/1831م) الى بلاد الشام عن طريق الساحل البحري (طريق العريش), هدفه من وراء ذلك هو مهاجمة عكا

[1] – محمد فريد بك المحامي, تاريخ الدولة العلية العثمانية , دار الجبل بيروت, 1397هـ /1977م,ص ص 233-234.

واستطاعت قوات ابراهيم باشا دخول العديد من المدن مثل غزة, يافا, حيفا, القدس, ونابلس واتخذ ابراهيم باشا مدينة حيفا مركزا لقواته[1].

حاصر ابراهيم باشا مدينة عكا برا وبحرا مدة 6 اشهر في 20(جماد الثانية1247هـ الموافق لـ 26نوفمبر 1831 م). ومنع وصول الامدادات لها حتى يستسلم سكانها , واضطر عبد الله الجزار الى الاستسلام بعد هزيمة القوات العثمانية في سوريا هزيمة شنعاء, اما قوات ابراهيم باشا كانت قرب مدينة حمص , وكانت القوات العثمانية تحت قيادة عثمان باشا والي حلب وعلى اي حال اضطر عبد الله الجزار للاستسلام , واحتل ابراهيم باشا مدينة عكا في 27 ذي الحجة 1247هـ, وارسل عبد الله الجزار والي عكا الى مصر, هذ القرار لم يعجب الاوربيون خاصة مع انتصارات محمد علي باشا ونجاحاته في بلاد الشام واحتلاله منطقة أضنة وانتصاره في معركة قونيا حتى اصبح الطريق صوب العاصمة العثمانية مفتوح امام قوات ابراهيم باشا بعد احتلال كوتاهية, واعتبرت الدول الاوربية ذلك خيبة لأمالها ومشروعاتها التوسيعية على حساب املاك الدولة العثمانية فقررت التدخل كوسيط في انهاء الحرب فعقدت معاهدة كوتاهية[2], ومن أهم بنودها إعطاء محمد علي باشا ولاية مصر بشكل قانوني ومدى حياته .

---

[1] – المرجع نفسه

[2] –معاهدة كوتاهية هي اتفاقية في 8 افريل 1833م بين الدولة العثمانية ومصر التي كانت تحت حكم محمد علي انهت الحرب المصرية الاولى , أنظر كتاب تاريخ الدولة العثمانية والوطن العربي , لعبد الفتاح حسن ابو علية , دار المريخ للنشر , ط1, 2018, ص 304.

- يعين محمد علي باشا من قبل السلطان العثماني واليا على الشام (ولاية عكا, طرابلس, حلب ودمشق) اضافة الى جزيرة كريت.
- تعيين ابراهيم باشا واليا على أضنة .
- اسناد ولاية الحجاز لمحمد علي باشا.
- تعتبر معاهدة كوتاهية (08افريل 1833 م) هدنة مؤقتة بين محمد علي والدولة العثمانية وليست مجرد صلح كما يبقى محمد علي تابع للدولة العثمانية وليس مستقلا عنها[1].

02- معاهدة خونكاراسكيله سي:

وعلى اثر هذه النجاحات التي حققها الجيش المصري على الجيش العثماني في حرب الشام ابرمت الدولة العثمانية مع روسيا معاهدة خونكاراسكيله سي في(1833م)[2].

وكان للنص الرسمي [3] لهذه المعاهدة والذي قد وضع باللغة الفرنسية , وقد حاول كل فريق بعد ذلك ترجمته لمواد المعاهدة وتفسيره حسب الاهواء والمصلحة , ونشأت عن ذلك ثلاثة تفسيرات مختلفة , لكن خطورة هذه المعاهدة تضمنت بندا

[1] – حسن عبد الفتاح ابو علية , تاريخ الدولة العثمانية والوطن العربي , دار المريخ للنشر, ط1, سنة 2008, ص ص303-304.

[2] – كانت معاهدة خونكار بين الدولة العثمانية وروسيا في مايو 1833م تحت الضغط المباشر لمحمد علي باشا , ونصت المعاهدة على تدخل روسيا في شؤون الدولة العثمانية واعطت لها الدولة العثمانية حرية دخول المضائق دون غيرها. أنظر كتاب تاريخ الدولة العثمانية العليا لمحمد فريد , دار الجبل بيروت, 1397هـ /1977م , ص235.

[3] – محمد فريد, المرج نفسه, تاريخ الدولة العثمانية العليا.

سريا تعهد فيه السلطان بأغلاق المضائق في وجه السفن الحربية الاوربية اذ ما طلبت روسيا ذلك من الدولة العثمانية[1].

من الواضح ان السلطان العثماني محمود الثاني كرس حياته وسخر جميع موارده وتحالف مع خصومه من أجل تحجيم نفوذ محمد علي باشا .

واذا قمنا بتحليل هذه المعاهدة .فإننا نلاحظ ان السياسيون الروسيون استطاعوا التوسع داخل الدولة العثمانية والدول الاوربية الاخرى وبصورة قانونية من خلال المعاهدة والوصول الى مضيق البوسفور والدردنيل مما اثر على الدبلوماسية البريطانية التي سعت جاهدة للعمل على افشال المعاهدة وعدم تنفيذ بنودها, التي جعلت من روسيا البلد الضامن لهذه المعاهدة والسؤال الذي يطرح نفسه ما اثر هذه المعاهدة؟.

وشكلت لدى "بلميرستون"[2] عداء مميتا لروسيا و اثارت المعاهدة غضب الشعب البريطاني[3].

---

[1]– William Miller The Othman Empire and itsssuessor 1801/1827 London ,PP 20/30

[2]– هنري جون بالميرستون سياسي بريطاني ولد عام 1774م من عائلة بورجوازية , اصبح عضو في مجلس العموم البريطاني عام 1807م طيلة 58 سنة بعدها تسلم العديد من المناصب الوزارية منها وزير الحربية 1809/1807م ثم وزير للحرب 1809–1828م ثم وزير للخارجية من 1841/1830م باستثناء مدة 1851/1834م ووزيرا للداخلية 1855/1852م ورئيس للوزراء 1856/1855م وتوفي 1856م, ينظر: الان بايمر, موسوعة التاريخ الحديث (1879م/1945م), ترجمة سوسن فيصل ويوسف محمد, الجزء الثاني, بغداد , 1992م, ص ص , 160.–162. (أنظر الملحق3)

[3]– هارلود تمبرلي, انجلترا والقريب, ط1, الجزء الاول, طبع بجامعة لندن 1964,ص 50

حيث تخوف البريطانيون من سيطرت روسيا على الشرق الادنى والمضائق ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لطريق الهند[1]. فبذلت بريطانيا جهود كبيرة لفصل الدولة العثمانية عن روسيا لذا عينت الحكومة البريطانية اللورد " فيكونت بونسونبي" سفيرا لها في اسطنبول , اذ زودته بتعليمات اهمها الحفاظ على الدولة العثمانية خوفا من وقوع اجزاء منها تحت سيطرت دولة اخرى وتسهيل اقامة تحالف بريطاني عثماني مما يدل ان بريطانيا ادركت المشكل الذي وقعت فيه , والقت باللوم على محمد علي باشا وانه هو الذي دفع الدولة العثمانية نحو روسيا , وقد عبر عن هذه الحقيقة " بونسونبي" خلال لقائه مع السلطان العثماني " محمود الثاني" [2]: (ان بريطانيا لن تظهر مرة ثانية ضعيفة بعد الضعف الذي أظهرته بريطانيا عام 1832م , وأبدى "بونوسومبي "أسفه وأسف بلاده من تأخر تقديم الدعم اللازم للسلطة.

رد الفعل البريطاني من التقارب الروسي العثماني :

وفي تلك الاثناء سعت الدبلوماسية البريطانية الى تعزيز التقارب بين بريطانيا والدولة العثمانية للإبعاد الخطر الروسي والمصري عن اسطنبول لذا كلف بالميرستون سفيره في اسطنبول بإقناع السلطان العثماني بان هذا التقارب والتنسيق بين الدولتين هام لآنه سيؤدي الى الحفاظ على الدولة العثمانية وحمايتها ودرء خطر

[1]– جورج الخوري, المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ عليها, مجلد الدراسات التاريخية , ع 31–32 جامعة دمشق , 1992م. ص95.

[2]– محمود الثاني (1808م/1839) تولى الحكم وعمره 24 سنة استفاد من اقامته الجبرية مع سليم الثالث , حيث اطلعه هذا الاخير على خطط الاصلاح , وفي عهده انتشرت الحروب والتطورات الهامة التي استنزفة معظم جهوده , انظر كتاب الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط للدكتور محمد علي الصلابي , المكتبة التوثيقية, القاهرة, مصر, 2008 , ص 378. (أنظر الملحق1)

محمد علي [1] ورغبة بريطانيا بالحصول على مكاسب اقتصادية في الدولة العثمانية , لذا ارسلت الحكومة البريطانية خلال سنوات 1834, 1838 عدت بعثات في مقدمتها بعثة " فرنسيس رادون جسني" لدراسة مدى صلاحية نهر الفرات لملاحة السفن بهدف ربط البحر الابيض المتوسط بالخليج العربي عن طريق سوريا والعراق للحد من السيطرة المصرية عن طريق الهند[2].ومما زاد التقارب بين البلدين افتتاح اول سفارة داخل الدولة العثمانية عام 1834م [3] ويبدو ان بريطانيا ثبتت سياسة تعزيز نفوذها داخل الدولة العثمانية والحد من نفوذ الدول الاوربية التي تهدد مصالحها في الهند وخاصة روسيا وحماية السلطان من هجمات محمد علي الذي يناضل للاستقلال وبناء دولته على ضفاف البوسفور لذلك فان بريطانيا تدخلت بقوة على اثر تلك التطورات وبرز فيها نداءات حكومية طالبت بضرورة تقديم كل اشكال الدعم للدولة العثمانية[4] وكان الساسة البريطانيون يعملون بذكاء وتنسيق وتناغم واحد من اجل اقامة تحالف مع الدولة العثمانية مع التأكيد على ابلاغ الحكومة العثمانية بتمتين اواصر الصداقة مع الباب العالي والعمل على ترسيخها , حيث بعث وزير الخارجية البريطاني "بالميرستون" العدو التقليدي لمحمد علي برسالة الى السلطان محمود الثاني عام 1835م طالبه فيها بضرورة استمرار الحكومة العثمانية بالحفاظ على السلام في

---

[1] – 14 تشارلز ويبستر ,بالميرستون الاجنبي ,ط1, طبع بجامعة فرنسا,1951,ص60.

[2] – مزيد من التفاصيل عن البعثة عبد الله عزيز نوار, المصالح البريطانية في انهار العراق ,المكتبة الانحلو مصرية, 1914/1806, القاهرة 1968م , ص30.

[3] M.sabry,L'Empire Egyptian Sous Mohamed ali et question d'orient (1811-1849), paris,1930,p,90.

[4] –ipid, M.sabry, P95-97.

بلاد الشام وعاهده بتقديم مختلف انواع المساعدات العسكرية والادارية لتعزيز الاصلاح العثماني[1] في اشارة واضحة ان شؤون بلاد الشام اصبحت شغله الشاغل .

ويرى البريطانيون ضرورة تقصي حقيقة موقف محمد علي باشا لمعرفة هل اعلانه استقلاله على الدولة العثمانية عام 1838م هو بشكل نهائي ام وسيلة ضغط على السلطان محمود الثاني للاعتراف بحكم محمد علي الوراثي على مصر وبلاد الشام [2] مما اثار ذلك حفيظة بريطانيا التي عارضة من جانبها على بقاء بلاد الشام بيد محمد علي لان انفصال هذه البلاد عن الدولة العثمانية في نظرها انطلاق حركة استقلال وانفصال لا يمكن السيطرة عليها[3] لذا عمدت بريطانيا متمثلة في وزارة خارجيتها بإرسال مذكرة الى قنصلها العام في مصر " بتريك كمبل" جاء فيها اذا حاول محمد علي ان يصنع ما قاله (الاستقلال) موضوع التنفيذ واذ نتج عن هذا التنفيذ قيام الحرب بينه وبين السلطان فان بريطانيا مصممة على الوقوف الى جانب السلطان محمود الثاني ليساعده على فرض القانون والنظام وازالة كل خطر يحدق به والدفاع على كل من يريد تجزئة امبراطوريته[4] وبمعنى اخر كان التقليد البريطاني يقضي بانه يجب العمل على استمرارية السلامة الاقليمية للدولة العثمانية واوضاعها.

---

[1] –ipid,P95–97.

[2] –ipid

[3] – يسين سويد: البعد الاستراتيجي لحملة محمد علي في بلاد الشام , مجلة الفكر الاستراتيجي العربي , بيروت 1982م , ص238.

[4] – سليمان ابن محمد الغلمان, قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسيعية (1840/1811) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا, الكتاب العربي السعودي, ط1, 2018,ص72.

حاول محمد علي باشا استغلال ذكائه من خلال اسلوب الملاطفة والصراحة والتواضع رغبة منه لكسب ود البريطانيين نظرا للمصالح التجارية المشتركة بينه وبين بريطانيا في بلاد الشام لذلك اكد للقنصل البريطاني في مصر" كمبل" 1838م على ان هناك فوائد عدة لبريطانيا تحصل عليها من وجوده في بلاد الشام قائلا:

(لا يسعنا الا التأكيد على ان مصلحة بريطانيا ان تكون مصر قوية لكن لا تستطيع بريطانيا على خطة اتصال أمن مع مستعمراتها في الهند وطرق تجارتها ومسافريها)[1] وبمعنى آخر اعتبر محمد علي على ان الحفاظ على مصالح بريطانيا وتأمين طرق مواصلاتها بالهند بمثابة حسم مسألة الاستقلال لصالحها.

وردا على الكلام الذي تقدم به محمد علي قررت كل من بريطانيا والدول الاوربية ان لن تسمح لمحمد علي بإعلان استقلاله لان هذا الطموح غير عقلاني وغير مناسب وحذرته من سوء العاقبة[2]مما يؤكد استمرار النهج البريطاني خاصة والاوربي عامة لإبعاد محمد علي عن بلاد الشام والذي كان بمثابة ضربة قوية له لأنه كان يناضل من أجل حث القوى الاوربية على قبول فكرة استقلاله غير ان ادق تحليل لخطر محمد علي على بريطانيا والدولة العثمانية اورده قنصل بريطانيا العام في سوريا " فارين" حينما كتب رسالة الى بالميرستون عام 1838 م جاء فيها ان محمد علي يشكل خطر على بريطانيا ويهدد مصالحها الاستراتيجية بشكل خاص في المنطقة فالتجارة

[1]– جوزاف حجار , اوربا ومصر الشرق العربي , حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة المصرية , بيروت 1986م, ص 108/107.

[2] –F.O 27.564 cmbell to palmer Stone paris , April 1837, No 195.

(موقع محادثات دبلوماسية بريطانية عثمانية)

البريطانية لا تتمتع بمثل ما تمتع به محمد علي من امتيازات في الدولة العثمانية وذلك للتعرفة الكومروكية والمعقولة كما يتمتع بها الرعايا والتجار البريطانيون بامتيازات قانونية فريدة تأبى ان تهبها مهما عظم الامر[1] , وكان للعامل الاقتصادي اهمية لتحديد موقف الساسة البريطانيون حيث كان لها تجارة رائجة لا ينافسها احد عليها في الاراضي العثمانية عامة وبلاد الشام خاصة وتخوفت بريطانيا انجذاب الفرنسيين لمحمد علي باشا من اجل توجيه ضربة فرنسية للتجارة البريطانية في المشرق العربي لا سيما بعد ان شرع محمد علي بالاستغناء عن البضائع البريطانية[2] , ولقد أوضح هذا الجانب بدقة بالغة في لقاء " بونسونبي" مع السلطان العثماني لاقناعه بوجهة النظر البريطانية , حيث أكد ضرورة توثيق علاقات الباب العالي مع بريطانيا بعقد معاهدة بين البلدين بصفتها القوة التي تمسك بزمام الامور , واشار السلطان محمود الثاني في رده ان الهدف الرئيسي للدولة العثمانية هو صداقة بريطانيا التي يعتبرها اهم اصدقائه المخلصين[3]. مما يدل على ان السلطان العثماني كان يدرك ثقل بريطانيا في السياسة الدولية فقد اعان البريطان جميع مشاكل الدولة العثمانية بما فيها الازمة المصرية والمخاطر الروسية خاصة بعد دخول الاسطول الروسي مياه البحر الابيض المتوسط والاسود وتقديم الدعم الدولة العثمانية لا تحل الا عن طريق عقد معاهدة صداقة بين الطرفين.

---

[1]– جوزاف حجار , اوربا ومضر والشرق العربي , حرب الاستعمار على محمد علي والتهضة المصرية, ترجمة بطرس الحلاف وماجد نعمة, بيروت 1986م,ص ص 107

[2] – أحمد طرابين , الوحدة العربية في تاريخ الشرق العربي المعاصر1950/ 1800م, دمشق,ص 105.

[3]– المرجع نفسه, ص 107.

ويتضح ان الصراع العثماني المصري قد افرز عدة حقائق قد ساهمت في بروز السياسة البريطانية من خلال الازمة المتمثلة بإعداد ملاحظات موضوعية تتعلق بتأثيرها من خلال قيام بريطانيا بوضع سياسة جديدة اعتمدت على فكرة الحفاظ على الدولة العثمانية والحد من مشاريع ومخططات محمد علي باشا في بلاد الشام و في هذهالحالة كان قرار الحكومة البريطانية استباقي اذ وصت بتعزيز نفوذها ومصالحها داخل الدولة العثمانية .

لذا فان الملابسات السياسية والعسكرية التي جرت بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا .والخطر المحدق لسياستها وسيادتها من قبل روسيا اوجدت مناخا مواتيا للتقارب البريطاني العثماني وقد نجحت بريطانيا في استماتة الامر لصالحها فسعت الى عقد معاهدة تجارية بينها وبين الحكومة العثمانية , من الواضح ان الدول الاوربية الطامعة والطامحة في املاك الدولة العثمانية ترى من الضروري ابعاد محمد علي باشا عن البلاد التي تريد اقتطاعها من الدولة العثمانية مستغلة ضعفها وهذا يمثل جزء من المسألة الشرقية في مفهومها السياسي والديني علما ان الدول الاوربية لديها سياسات مختلفة فيما بينها الى حد التنافس والصراع لكن المهم في نظرهم ان يحققوا ما يصبون اليه وهو اقتسام املاك الدولة العثمانية ذات الاحوال المتدهورة في شتى المجالات . وان صراع الدولة العثمانية مع محمد علي اوجد مبررات للتدخل الاوربي

في شؤون الدولة العثمانية اما عن طريق الامتيازات او المعاهدات مثل معاهدة " بلطاليمان " [1] التي نحن بصدد دراستها فما هي اسباب هذه المعاهدة؟.

[1] – حسن عبد الفتاح ابوعلية ' تاريخ الدولة العثمانية والوطن العربي, مرجع سابق , ص312.

المبحث الاول أسباب عقد المعاهدة

1- اسباب داخلية

2- اسباب خارجية

1-الأسباب الداخلية:

تردي الوضع السياسي والفكري:

بدت معاهدة بلطاليمان 16 اوت 1838م للعديد من المؤرخين والكتاب بأنها اعظم ما احرزته الدبلوماسية البريطانية من تطور اتجاه الازمة المصرية لرعاية مصالحها وابعاد القوى الاخرى عن الدولة العثمانية , وبدت المعاهدة بالنسبة للساسة البريطانيين بانها خطوة حاسمة ومهمة في تاريخ العلاقات العثمانية البريطانية غير ان الحيرة والمشكل الذي شكلته المعاهدة كانت اساسها الاراء المتعارضة والمتناقضة في السنوات التي تلتها وسببت العديد من حالات الاختلاف في تناولهم للموضوع لما يتطلب مناقشتها وتحليلها للوصول الى حقيقة تلك المعاهدة.

في سياق اول تم اعلان اتفاق بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا (معاهدة كوتاهية) تقضي بتخلي السلطان عن سوريا وأضنة وجزيرة كريت مع تثبيت محمد علي باشا عل مصر والحجاز مقابل جلاء الجيش المصري من باقي بلاد الاناضول بموجب هذه البنود[1] وفيها اسناد ولاية سوريا له.

ولكن هذه التوجيهات ينقصها اقليم أضنة , وقد لقت المسألة موضع خلاف بين الطرفين واوقف ابراهيم باشا جلاء الجيش المصري فلم يسعى من السلطان الى ان سلم أضنة واصدر فرمان 06 ماي 1833 م بمضمون هذا الاتفاق وتحديد ولاية جدة

[1] – عمار محمد كاظم فرج, مجلة حول المعاهدة العثمانية البريطانية,العدد29 كانون الاول 2019م, ص ص 297/296.

مع مشيخة الحرم المكي اي اسناد ولاية الحجاز وادارتها الى عهدته وتحويل ادارة الاقليم له

وبمقتضى اتفاق كوتاهية صارت حدود مصر تنتهي عند مضيق كوللك شمالا في جبال طوروس ويسمى بالتركية بوغازكولك والجدير بالذكر ان معاهدة كوتاهية لم تكن صلحا بقدر ماهي هدنة مؤقتة لم يرضى فيها محمد علي باشا الا خوفا من الدول الاوربية اما السلطان العثماني قد رحب بها كونها تتلاءم مع رغبته آنذاك بسبب المشاكل الداخلية التي يواجها خاصة الارتباك الذي سببه محمد علي باشا وابنه ابراهيم وكذا سعيه في بناء قوته العسكرية واسطوله الذي صار ضعيفا ويتضح لنا جليا ان بريطانيا لعبت دورا هاما لعقد المعاهدة(كوتاهية) ليبقى محمد علي تحت السيطرة العثمانية من جهة وسلامة مواصلاتها من جهة اخرى , ولان محمد علي توصل الى جوهر الدولة العثمانية وممتلكاتها هذا ما دفع بالسلطان العثماني للجوء الى روسيا (معاهدة خونكاراسكيله سي) [1]

لقد خشيت روسيا من ان يقوم محمد علي باشا بالإطاحة بالدولة العثمانية وتجد امامها دولة قوية التنظيم يقودها محمد علي باشا وقد عبر " سلرود" المستشار الروسي ان محمد علي باشا يهدد روسيا التي ترى من خلالها جارا قويا منتصرا يأخذ مكان جار ضعيف ومهزوم , كما ان القيصر " نيقولا" يرى ان وصول القوات المصرية الى مناطق الممرات يهدد روسيا على ان تشغل الموقف الدولي من خلال

[1] –stephn Duggun, th Easterm question :Astudyin Doplomacy,New york1902,pp8

الازمة المصرية وتقوم بتحريك دبلوماسي منفرد لدى الباب العالي يخدم سياستها التي كانت افرزتها سنة 1829م " معاهدة ادرنة " بعدم تقسيم اراضي الدولة العثمانية فبريطانيا في هاته الفترة كانت منشغلة بالثورة البلجيكية والاصلاحات الداخلية فلم تعطي للازمة المصرية اهمية تذكر [1].

اما النمسا فكانت لا تزال مترددة وتعتقد انه (محمد علي) لا يشكل خطرا على سيادة السلطان العثماني في حين فرنسا كانت منشغلة بتشجيع محمد علي في سياسته التوسعية لمصر وسوريا .

وفي 21 ديسمبر عرض"بوتنيف" ممثل روسيا على الحكومة العثمانية .استعداد حكومته تقديم الدعم العسكري ضد محمد علي باشا وفي الشهر التالي وصل الجنرال مورافيف الى العاصمة العثمانية في اللحظات الاخيرة التي كان فيها الجيش العثماني مهزوم في قونية . وعرض على السلطان ارسال اسطول الى المياه العثمانية للدفاع عن القسطنطنية ولكن محمود الثاني تردد في قبول العرض الروسي وعندها يأس الباب العالي في الحصول على الدعم من بريطانيا وفرنسا وبعث في 3 فيفري بمذكرة الى القائم بلأعمال الروسية في الدولة العثمانية " بوتنيف" لا يطلب فيها ارسال الاسطول الروسي في الممرات ومضيق البوسفور والدردنيل فحسب بل ارسال قوة بحرية الى مولدافيا عبر اسيا الصغرى اي بالتحديد في الاستانة وبناء على ذلك في 20 فيفري تم ارسال 14 الف جندي في البوسفور والعديد من العساكر ما سبب قلقا

[1] – opcit, stephn Duggun, pp5–10

لكل من فرنسا وبريطانيا .وأعطت معاهدة " خونكاراسكيله سي" حق لروسيا لدخول المضائق دون غيرها وكذا لا حظ المؤرخ" هارلود تمبرلي " ان المعاهدة نقطة تحول فعلية في موقف الساسة البريطانيين من روسيا ونتج عن ذلك لدى بلميرستون عداء مميتا لروسيا وخشي فيها البريطان من سيطرة روسيا على الشرق الادنى ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لطريق الهند[1]

فبذلت بريطانيا جهودا كبيرة لفصل الدولة العثمانية عن روسيا لذا عينت اللورد " فيكونت بونسومبي" سفيرا لها في اسطنبول .اذ زودته بتعليمات اهمها الحفاظ على الدولة العثمانية وتسهيل اقامة تحالف بريطاني عثماني مما يدل انها ادركت الخطأ الذي وقعت فيه والقت باللوم على محمد علي باشا بانه من دفع الدولة العثمانية الى روسيا والقيام بالتحالف فيما بينهما وقد عبر" بونسومبي" خلال لقائه بالسلطان محمود الثاني قائلا ان بريطانيا لن تظهر ثانية ضعيفة وابدى اسفه من تأخر بلاده في تقديم الدعم

ويرى المؤرخ محمد عبد اللطيف البحراوي الذي اعتمد في تحليلاته على افكار المؤرخ العثماني " شاني زادا عطا الله" , ان التطورات السياسية في الدولة العثمانية في عامي 1837/1836 م كانت سببا مهما للسلطان العثماني للتقارب والتعاون مع بريطانيا لحل مشاكله الداخلية والخارجية من جهة وازالة العقبات التي تواجه التجار البريطان في الاراضي العثمانية من جهة والتي ظهرت نتيجة ضعف البيئة

[1] –Harlod Tempe, Emgland and Neareostth Crimealondon, nouw york, tornto,1964,p50.

الاقتصادية العثمانية [1] بينما اشارت احدى الوثائق العثمانية الغير منشورة ان الظروف التي دفعت كل من بريطانيا والباب العالي الى عقد المعاهدة هو خوف الباب العالي من تقديم الدعم من روسيا ويتفق المؤرخ التركي " سيانسي اوتدنك" لكن الاختلاف يكمن في جهة الاهمية حيث اورد اسباب اخرى لعقد المعاهدة مثل حركات الاصلاح العثمانية وكذا تعدد الحركات القومية داخل البلقان

تدهور الوضع الاقتصادي

لقد كانت الدولة العثمانية دولة عسكرية بامتياز حيث كان جل مواردها مخصص للأنفاق على الجيوش والحملات العسكرية في الوقت الذي كان فيه اجمالي ما يصرف على الصحة والتعليم والتنمية لا يعادل عشر ما تنفقه الدولة العثمانية على الدفاع عن نفسها , لقد كان لغفلة الدولة العثمانية للمشاريع التنموية واهمالها للمرافق العامة في ولايتها اثر كبير بحالة الركود الاقتصادي الامر الذي اضاع عائدات كبيرة كان بإمكانها ان تملئ خزائن الدولة وتسهم في رفاهية مجتمعاتها الا ان التحديث في مجتمعات مصابة بالركود لا يتحقق في ظل غياب الكوادر الاقتصادية التي تحقق التنمية وتدفع عجلة الاقتصاد الى الامام ويكفينا ان نعلم ان معظم البلدان العربية تجاوزت نسبة 90بالمائة, والتنمية لا تقوم الا على اكتاف الدول الاوربية مما زاد الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية تدهورا نظام الامتيازات الاجنبية الذي عمل به السلاطين العثمانيون الذي كان يهدف الى تشجيع التجارة في البر العثماني لزيادة

[1] – محمد عبد اللطيف البحراوي , حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود التاجي 1808–1839, القاهرة 1987م , ص80

واردات الدولة الضريبية واستطاعت بمرور الوقت الدول الاوربية احداث ثغرات في بعث الفتن والمؤامرات ونشر الفوضى.[1]

لقد ساهمت تلك الامتيازات في فصل الاقليات عن الدولة العثمانية . والسبب الاعظم والمهم لعقد المعاهدة اقتصاديا هو الاحتكار الذي فرضه محمد على الذي اعاق مرور السلع في الدولة العثمانية وفي الدول الاوربية

2- اسباب خارجية:

سياسيا:

اما الرأي الذي يحتاج النقاش والتحليل هو دور السياسيون البريطان اتجاه الدولة العثمانية في بداية الازمة مع محمد علي لم تكن واضحة بل يمكن القول بانها لم تكن على قناعة لان بريطانيا كانت راضية عما يقوم به محمد علي باشا لم قام بالقضاء على الحركة الوهابية في السعودية التي لا طالما هددت تجارتها في الخليج العربي وبريدهم الصحراوي والاستفادة من قوة محمد علي باشا في مواجهة روسيا اذ ما انهارت الحكومة العثمانية الى ان احتلال محمد علي لبلاد الشام ورغبته في توسيع نطاق سيطرته لتشمل فيها بلاد سوريا مما يهدد ذلك امن طريق الفورات والمضائق وهذا ما اكده احد الساسة البريطانيين بان ما قام به محمد علي يثير المشاكل ويستقطب اهتمام بريطانيا من اجل تقديم المساعدة ويد العون للدولة العثمانية من خلال وجوب عقد معاهدة تضمن فيه بريطانيا مصالحها بينما اوجز الباحث العثماني صلاح الدين

[1] – محمد علي الصلابي , تاريخ الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط, مرجع سابق, ص ص,406-407

ان اهم سبب لعقد المعاهدة يعود للدور الذي لعبه مصطفى رشيد باشا من خلال دوره الديبلوماسي في باريس ولندن عامي 1838م والذي اعد مذكرة للسلطان محمود الثاني تضمنت الحلول الممكنة واللازمة للقضاء على اهم مشاكل العلاقات الخارجية للدولة [1] العثمانية وبالأخص تمرد محمد علي باشا في بلاد الشام وقد اشار الى التنافس البريطاني الروسي على الدولة العثمانية واستياء بريطانيا من توقيع الدولة العثمانية معاهدة " خونكاراسكيله سي" مع روسيا واكد مصطفى رشيد باشا ضرورة اجاد حل للدبلوماسية العثمانية.

اقتصاديا:

يرى المؤرخ هرويتز أن لبريطانيا مكانة بحرية ساهمة في تحطيم دولة مصر الحديثة وهذا بفضل الجانب الاقتصادي [2]

وهناك راي للمؤرخ التركي " سياناسي اتوندوك" يرى ان الاسباب الخارجية لعقد المعاهدة هو قلق بريطانيا من وجود صرح اقتصادي ظهر في مصر من خلال استقلال قائم على مبدأ الاحتكار الذي تغاضت عنه الدول الاوربية وكان عن طريقها يشكل خطوات واسعة نحوى ميدان الحرية الاقتصادية , اوربا وجدت محمد علي باشا ينتهج نظاما اقتصاديا في مصر يمتد اثره ونتائجه الى دول شرق البحر الابيض المتوسط الذي اصبح بهذا النظام غني عن واردات اقمشة بريطانيا خاصة وليس هذا

1 – المرجع نفسه ,ص ص406-407

2– J.C Herewitz Diplomacy in the Near and Middle East P Documontary Ricord 1914 vol 1 Now york 1956, P P30/32.

فحسب بل اصبح يصدر الاقمشة الى دول البحر الابيض المتوسط طاردا لذلك المنتجات البريطانية من هذه الاسواق مما اثار غضب بريطانيا والذي اعتبره الباحث سببا مهما لعقد معاهدة " بلطاليمان".

كما توصل المؤرخ ايدوارد كريسي الى نتيجة مفادها رغبة بريطانيا في القضاء على نظام محمد علي الاقتصادي الاحتكاري الذي يرجع له الفضل في قيام صناعات كثيرة في بلاد الشام ومصر الامر الذي اثار وازعج بريطانيا لأنها كانت تسعى الى تسويق تجارتها ما دفع بريطانيا لعقد معاهدة تجارية مع بريطانيا لتفادي الاضرار باالدولة العثمانية من خلال الحصول على الدعم العسكري البريطاني ويلاحظ ان مصطفى رشيد باشا كان يتمتع بقدرات وصفات هامة في مقدمتها القوة الشخصية وامتلاكه مهارات للأقناع السلطان من اجل الحصول على المساعدات البريطانية لحسم المسألة المصرية لصالح الدولة العثمانية

اجتماعيا:

وفي المقابل بدأت الصحافة البريطانية تأخذ موقفا من محمد علي باشا وروسيا واكدت على وجوب مراقبة الاطماع المصرية في العالم عن كثب بل وان صحيفة " the morning نشرت مقالا تضمنت العديد من الرسائل المتبادلة بين الدبلوماسيين البريطانيين فيما بينهم ورغبة بريطانيا في عقد معاهدة تجارية اقتصادية مع الدولة العثمانية من اجل ازالة نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي ومختلف قيوده التجارية , ومن اجل الوصول الى حل لهذه الاعمال وكذا تسهيل تجارة البريطان

والقضاء على الدعائم المالية لمحمد علي فأثارت تلك الرسائل موقف الرأي العام البريطانيين من صحفيين وتجار وحرفيين وغيرهم من اجل الاسراع في عقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية.

مفاوضات عقد معاهدة بلطاليمان

هناك شخصيتين لعبتا دور مهم في عقد المعاهدة التجارية وهما وزير الخارجية بالميرستون الذي كان يتمتع بصلاحيات مطلقة لسياسته الحكيمة فلم يجعل بلده في مواجهة مباشرة مع روسيا بالرغم من ادراكه الخطر الروسي على مصالح بلاده الاستراتيجية في المنطقة فعمل بهدوء وذكاء لسحب السلطان العثماني من تحت المظلة الروسية ليكون له دور في السياسة البريطانية وكذا اعط لحكومته الضغط على فرنسا ليتمتع محمد علي باشا اي اجراء ضد العثمانيين بفسح المجال للتدخل الروسي , وبدأ السياسيون بريطانيا بإثارة اهالي الشام ضد الباشا محمد علي للقضاء عليه .

اما الشخصية الثانية هو وزير الخارجية العثماني " مصطفى رشيد باشا" [1]عقد العزم على انتهاج سياسة خارجية متزنة لكسب مودة ورأي الدول الاوربية وبالأخص وبلاخص بريطانيا وطمأنتها اتجاه السياسة العثمانية نحو بريطانيا واهتمامه الشديد

[1]– مصطفى رشيد باشا 1858/1800م سياسي عثماني معروف ولد في اسطنبول عام 1800م وتعلم في عدة مدارس دينية ثم انخرط في سلك العمل الوظيفي الخدماتي عن طريق احد افاربه وتدرج فيها الى ان اصبح وزير الديوان الملكي وصار سفير للدولة العثمانية في باريس ولندن عدة مرات ثم اصبح وزير الخارجية ثم منصب الصدر الاعظم 6 مرات من 1845 /1857م وكان له دور كبير في الاصلاحات العثمانية المعروفة بالتنظيمات العثمانية عام 1839 توفي 1858م . Enver Behnan Sapolyo, Mustafa Resave Pesave Tanzimat derritarihi, Istanbul, 1945,ss.7-10. (انظر الملحق2)

وحرصه على التجارة الخارجية , هذا ما ادى بالتفكير في عقد معاهدة مع بريطانيا والدخول في مفاوضات معها من اجل التصدي للأطماع وطموحات محمد علي , وقد اختاره السلطان محمود الثاني لتلك المهمة بسبب خبرته في هذا المجال[1] وصار من اشد الدعاة لعقد المعاهدة في اسرع وقت علاوة على ذلك خلق جو سياسيا ملائم لتقريب وجهات النظر بينهما بعقد المعاهدة.

واصدر " بالميرستون" في السادس من شوباط 1838م تعليمات الى السفير البريطاني بإسطنبول " بونوسونبي" طالبه فيها بالإسراع الى عقد المعاهدة التجارية لتوجيه ضربة للنظام الاقتصادي الذي بناه محمد علي باشا في مصر بحضر الاحتكارات في دولة السلطان العثماني .

لذا قرر بالميرستون في نيسان القيام بخطوات فعالة ومحاولة دفع الجهود الدبلوماسية في اطار من السرية خوفا من اثارة روسيا اذ كان يدرك اهمية عامل الوقت فعمل بسرعة لاستغلال قبول العثمانيين للإسراع في بدأ المفاوضات مع الحكومة العثمانية فوقع اختيار بلميرستون على بولفار كوكيل سري وتعيينه كقائم بالأعمال البريطانية باسطنبول في محاولة التخلص من السيطرة الروسية على موانئ الدولة العثمانية , ووصل الى اسطنبول في 22 نيسان 1838م وقضى عدة اسابيع هناك .

[1] – عمار محمد كاظم فرج, مجلة حول المعاهدة التجارية البريطانية العثمانية, العدد29 كانون الاول 2020 ,ص ص 299-301.

ويذكر ان بولفار بدأ بالمسؤولون المقربون من السلطان العثماني معتقدا انه بامكانه مساعدته في مهمة الاسراع في التوقيع على المعاهدة.

عين بلميرستون كارترايت في الاول من ايار 1838م .كمفاوض ثاني مع العثمانيين استجابة لاقتراح بولفار الذي كلفه باصطحابه كمترجم خلال المفاوضات[1] فوصل في 15 ايار وكان قد تلقى تعليمات من مغبة القيام باي تصرف يأثر على سير عقد المعاهدة وأكد له ان مهمته تتركز اساسا للقاء وزير الخارجية مصطفى رشيد باشا .

لم تكن في حسابات بالميرستون تجاهل الحكومة لمبعوثها كارتريت لذا قام بونوسنبي بارسال مذكرة ودية الى مصطفى رشيد باشا وعقد جلسة محادثات معه بالقرب من الدردنيل وقد ابدى مصطفى رشيد باشا حرصه الشديد على عقد المعاهدة على الرغم من تقلص عوائد الدولة العثمانية المالية والاقتصادية ولعلى هذا السبب هو تأخر المفاوضات لعقد المعاهدة الى ان حنكة وهدوء مصطفى رشيد باشا ساهم في طمأنة السلطان العثماني في ازاء امكانية طلب يد العون البريطاني , كما نجح في اقناع السلطان بإبرام المعاهدة وقد عبر كرترايت في برقية بعثها الى بلميرستون في حيزران 1838م جاء فيها: انه متفائل جدا في اتمام مهمته بوجود مصطفى رشيد باشا وعلى انه يمتاز بالنشاط والذكاء والشخصية السياسية القوية لأنه يرغب في تسيير عقد المعاهدة ضد الاعداء المشتركين في المنطقة وعليه مصطفى رشيد باشا

[1] –boa.hr.sys.nr.60,35,sparih,1954,1838 (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني Basbakalik Osmamli arsivi.

صاحب الكلمة في المفاوضات بسبب ثقة السلطان فيه وكذا علاقته الحميمة واحتفظ لنفسه ممارسة السياسة الخارجية.

اخذت روسيا تمارس الضغط كذلك على الحكومة البريطانية خلال المفاوضات العثمانية البريطانية .وعملت على المصالحة بين السلطان ومحمد علي باشا لأنه الحل الوحيد الذي يناهض المعاهدة وارسل بونوسونبي برقية لحكومته يعبر فيها عن خطورة الاستهانة بروسيا , اما رد فعل البريطان عقدوا اجتماعا اضطراريا لمناقشة موقف روسيا من التقارب العثماني الروسي[1] نتيجة ازمة محمد علي ان رد رئيس الوزراء شارلي قراي الذي كان يترأس الجلسة يرى ان هناك علاقة تجارية واسعة بين الدولة العثمانية وبريطانيا لذا فإبرام معاهدة تجارية معها امر ضروري يمهد لاتفاقيات اخرى بغض النظر عن التدخل الروسي وموقفه لإفشال المعاهدة مع الاخذ بعين الاعتبار الحيطة والحذر .

وفي ظل هذه الظروف اضطر الباب العالي وبريطانيا الى العمل بالحذر وارسلت روسيا وكلاء سريين بصفة مستكشفين ورحالة لدراسة نتائج التقارب العثماني البريطاني مما ادى ببالميرستون على حث كل من كرترايتوبولفار اسطنبول على عدم التهاون او التنازل او التراجع عن هدف بلاده في اسطنبول وضرورة التقرب اكثر والدفع بمبالغ مالية والهدايا الى المسؤولون العثمانيون ووفقا لهذه الجهود ولتعليمات بالميرستون تم اعداد مشروع المعاهدة في 15 تموز 1838م من قبل لجنة مشتركة

[1] – SevkT pamuk the ottman Empir and Euopean Capitalism combridge university press 1987, pp 70–78

من الجانب العثماني نوري افندي وزير المالية ومحافظ جزيرة ساموس ومشاركة مهندس المعاهدة مصطفى رشيد باشا والجانب البريطاني بولفار وكرترايت وكانت المفاوضة في بادئ الامر على اساس الغاء الاحتكارات التجارية في كافة انحاء الدولة العثمانية بما فيها مصر وبلاد الشام واعطاء حرية للتجار البريطانيين كالمتاجرة في السلع بما في ذلك المنتجات المحلية وكذلك مشروع الضرائب الكومركية المفروضة على البضائع الاوربية المستوردة الى الدولة العثمانية ب 5 بالمئة على البضائع المصدرة الى الخارج بنسبة12 بالمئة و 3بالمئة على التجارة العابرة وبناء على المبادئ هذه بدأت في اوت 1838م[1] مفاوضات بين بونوسونبي ومصطفى رشيد باشا بقرية " بالطةليمان الواقعة بالبوسفور بالقرب من اسطنبول لمناقشة الامتيازات الاجنبية الممنوحة للتجار البريطان المتمثلة في توحيد التجارة 12 بالمئة التصدير و5 بالمئة على الاستيراد 3 بالمئة تجارة عابرة مع الغاء كل شتى الاحتكارات الدولية والاحتفاظ بحق فرض ضرائب طارئة عندما يستدعي الامر ذلك, واللافت للنظر طلب السلطان محمود الثاني عقد المعاهدة بالرغم من تخوفه من قدرات محمد علي باشا وقدرته عن طريق المعاهدة في تحطيم الاحتكار التجاري والتقليل من قدرته على الاحتفاظ بجيش قوي قد يمثل تهديدا لسيادة السلطان العثماني وبعد جهود كبيرة تم عقد معاهدة بالطةليمان في 16 اوت 1838م وقام "بنوسونبي" بتهنئة "بالميرستون" بعد يومين من عقد المعاهدة كما وارسل بوثيقة انجليزية مصحوبة بنص المعاهدة الموقعة لإقرارها واعتمادها , كما ووضح ان التصديق على المعاهدة يتم بعد عدة أشهر

[1] – محمد كورد علي , خطط الشام, الجزء الاول,ط1, مكتبة النوري, دمشق,1403هـ /1913م, ص63.

المبحث الثاني بنود معاهدة بلطاليمان وتحليلها

1. المطلب الاول: البنود.
2. المطلـــــــــــب الثاني:التحليـــــــــــل.

1- بنود المعاهدة وتحليلها:

لم يتناول احد من الباحثين والمؤرخين العرب في العصر الحديث معاهدة بلطة ليمان التجارية بشيء من التفصيل , بل اكتفى العديد منهم بالذكر ان تلك المعاهدة قد اشتملت على عدة بنود أكدت كل الامتيازات والحقوق التي حصل عليها الرعايا البريطانيين في السابق, وقد اعتمد البحث على النسخة المترجمة والتي أوردها الباحث يوسف بك اصاف, بعد أن تمت ترجمتها ومقارنتها بالنسخة التي نشرها المؤرخ "هيروتز" والتي تضمنت بنودها المواد التالية:

- **البند الأول:**

كل الحقوق والامتيازات والإعفاءات الممنوحة للتجار الانكليز ولمراكبهم بموجب المعاهدات والاتفاقيات الموجودة تثبت لهم الا ما يبطله الاتفاق الحالي وقد تقرر بنوع خصوصي ان كل الحقوق والامتيازات والاعفاءات التي يمنحها الباب العالي والتي سيمنحها في المستقبل لرعايا دولة أجنبية ولمراكبها وكل ما يؤذن لرعايا دولة أجنبية ولمراكبها يكون ممنوحا ومأذونا به لرعايا دولة انكلترا ولمراكبها ويتعاطونه بملء الحرية.[1]

- **البند الثاني:**

[1] – سليمان الغنام: سياسات محمد علي التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا , المركز الثقافي العربي2011م ,(1840/1811),ص 182-185.

لرعايا دولة انجلترا ولمن ناب عنهم ان يشتروا من سائر انحاء الممالك العثمانية كل أصناف البضائع زراعية كانت أو صناعية بدون استثناء صنف واحد منها (سواء كان ذلك للإتجار داخل البلاد أو خارجها) ويتعهد الباب العالي صريحا بإلغاء كل أنواع الاحتكارات المفروضة على الحاصلات الزراعية والصناعية من حاصلات البلاد العثمانية, وبإلغاء الرخص التي كان يعطيها حكام البلاد لمشتري البضائع او لتصديرها بعد شرائها وعليه فكل الاجراءات التي تكون باعثا لإلزام رعايا حكومة انكلترا على طلب الرخصة المذكورة من الحكومة المحلية لأنها تعد مخالفة للمعاهدات والباب العالي يتعهد بمعاقبة الوزراء والضباط والمأمورين الذين يخالفون معاقبة صارمة, ويعوض على الرعايا الانكليز عما يلحق بهم من الاضرار والخسائر اذا اثبتوا ذلك.[1]

- **البند الثالث:**

عندما يشتري التجار الانكليز او توابعهم شيئا من حاصلات البلاد العثمانية الزراعية او الصناعية قصد بيعها في داخل البلاد العثمانية حيث يدفعون في ذلك نفس الضريبة التي يدفعها في مثل تلك الأحوال الرعايا العثمانيون الذين يعاملون بالأفضلية في داخل البلاد سواء كانوا مسلمين أو غيرهم.[2]

- **البند الرابع:**

[1]– المرجع نفسه , ص 185.

[2]– المرجع نفسه, ص 185.

اذا اشترى الانكليز بعض حاصلات البلاد العثمانية الزراعية والصناعية قصد تصديرها فللتجار الانكليز وتوابعهم حق نقلها ومعفاة من كل انواع الضرائب والرسوم الى الميناء محل التصدير حيث يؤخذ عنها عند دخولها رسم قدره 9 % وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الاخر بالداخلية, وعند تصديره يؤدي عليه رسماً آخر قدره 3%لكن البضائع التي تشتري من موانئ التصدير معفاة من كل الرسوم الداخلية ولا يدفع سوى رسم التصدير المقرر3 % .[1]

البند الخامس:

على الحكومة العثمانية اصدار لوائح وفرمانات جديدة تسهل حركة مرور السفن التجارية الانكليزية عبر الدردنيل والبسفور دون اي تأخير.[2]

البند السادس:

قررت الحكومة العثمانية ان الأحكام الواردة في هذا الوفاق يسري مفعولها في جميع الممالك العثمانية , سواء في اوربا واسيا ومصر والمناطق الافريقية التابعة للباب العالي, ويتعهد الاخير على ايجاد حل لجميع القضايا التجارية العالقة مع الدول الاجنبية على اساس ما ورد في تلك المعاهدة.[3]

البند السابع:

[1]– المرجع نفسه, ص 185.

[2] – المرجع نفسه, ص 185.

[3] – المرجع نفسه, ص 185.

من القواعد المتفق عليها بين الباب العالي وحكومة بريطانيا تعيين مندوبين ذوي معرفة تامة بأحوال البلدين التجارية وذلك بعد مضي كل اربع عشر سنة لتنظيم تعريف يعمل بمقتضاه خلال المدة المذكورة وعند انقضاء الأجل يعين كل من الفريقين مرخصين يعملون معا لتحديد وتعيين مبلغ النقود التي يدفعها رعايا الانكليز بدل الرسم الذي قدره 3% عن البضائع التي يوردونها الى بلاد الدولة او التي يصدرونها منها. [1]

البند الثامن:

يتم التصديق على جميع ماورد اعلاه من قبل البلدين وتدخل المعاهدة حيز التنفيذ في اقرب وقت[2]

[1]– المرجع نفسه, ص186.

[2]– المرجع نفسه, ص 185.

2- تحليل بنود معاهدة بلطا ليمان

عند قراءة بنود المعاهدة نرى انها تصب في مصلحة بريطانيا , وقد غلبت الامتيازات التجارية البريطانية في ارض الدولة العثمانية وقد نصت عدة مواد منها على هذا الجانب .

البند الاول:

جاء فيه احترام الدولة العثمانية للامتيازات التي منحت للتجار البريطان والتي تضمنت حقوقهم وامتيازاتهم في اراضي الدولة العثمانية وفق معاهدات سابقة , مع الاخذ بعين الاعتبار حرية ملاحة السفن التجارية البريطانية, ويبدو ان بريطانيا ارادت تذكير الدولة العثمانية بالمادة 22 من المعاهدة المبرمة بينهما سنة 1809م حيث نصت هذه المادة على " ان التجار الانجليز يمكنهم ان يشتروا او يبتاعوا من الاراضي العثمانية كل اصناف البضائع ويقومون بتحميلها على مراكبهم مع وجود تسهيلات واعفاءات [1].

البند الثاني:

اما البند الثاني يمنح صلاحيات كبيرة للتجار البريطان في انشاء نظام للتجارة الحرة في الدولة العثمانية .

اي يمكن البيع والشراء للسلع سواء في الموانئ او في جميع اراضي الدولة العثمانية, مهما بلغت كمياتها التي تعود على بريطانيا بارباح طائلة .

---

[1]– charles Issaui,the Economic History of thurkey1800/1914 university of chicago,1980,pp 36–38.

هنا يتضح ان هدف بريطانيا هو ضرب القوة الاقتصادية لمحمد علي باشا والقضاء على الاحتكار نهائيا الذي دبره محمد علي باشا في مصر, من اجل ازدياد وتعاظم تجارته في الشرق وكانت هذه المعاهدة مفيدة بالدرجة الاولى لبريطانيا لانها كانت بحاجة ماسة وضرورة اقتصادية الى فتح اسواق جديدة في ظل تطور وتنامي الراسمال الاجنبي القائم على التجارة الحرة [1].

البند الثالث والرابع:

البند الثالث جاء فيه السماح للتجار البريطان بشراء البضائع من اي منطقة في الدولة العثمانية دون دفع اي ضرائب تزيد من العوائد الكومركية(الجمركية) للصادرات والواردات او ما يعادلها من الضرائب الداخلية .

وجاء في البند الرابع من هذه المعاهدة الغاء الاحتكار وكل الرسوم الداخلية في الدولة العثمانية وحلت محلها عوائد كومركية 9 بالمئة على الصادرات و03 بالمئة على الواردات .

والدارس لهته الرسوم هناك قول اخر يجدها غريبة فكل دولة من الدول الاوربية تحاول ان تروج بضاعتها وتلقي بالعبء الضريبي الكومركي على الواردات, لكن هدف الدولة العثمانية هو تحقيق اهداف اخرى قد كشفت معاهدة 1838 م عن وجهة نظر السلطان السياسية للحصول على المساعدة والدعم العسكري لبريطانيا في حربه ضد محمد علي[2].

---

1 – OPCCIT,PP 36–38

2 – ipid,PP 36–38

البند الخامس:

هذا البند اثار الجدل الذي تم تعديله لصالح بريطانيا من اهم مواده .

تسهيل حركة المرور للسفن التجارية البريطانية عبر المضائق بعد الغاء الكثير من التعقيدات الصارمة بوجه الملاحة التجارية البريطانية , اذ كان هناك ضوابط على مرور السفن التجارية والموافقة تتم من الصدر الاعظم حول حركة السفن[1]. وبالفعل استطاع السفير البريطاني في إسطنبول من التدخل والتأثير على الباب العالي عند اصدار السلطان محمود الثاني فرمان خاص بمنح حق دخول السفن الحربية البريطانية لمنطقة المضائق في سابقة خطيرة جعلت إسطنبول مقر للأساطيل الحربية الاوربية التي تتقاتل مستقبلا , وقد اتفق الطرفان المتعاهدان على تطبيق المعاهدة بحذافيرها على املاك الدولة العثمانية وبالتالي يشمل ذلك املاك محمد علي باشا.

البند السادس:

طابع المعاهدة انشاء تجارة حرة في جميع املاك الباب العالي نتيجة الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا وسيطرت حكومته على الاراضي الزراعية وبالتالي تصبح التجارة الخارجية تحت حكمه وسيادته .

لكن المعاهدة الغت احتكاره وسياسته من هنا تصبح امكانية للبيع وشراء السلع ومختلف المحاصيل مهما بلغت كميتها تبعا لا سعار السوق .

البند السابع:

1 – BOA.HR.MKT.NO.588 .1254.1838

يشير البند السابع الى اختيار اشخاص ذوي كفاءة وخبرة في سبيل تحديد المبالغ المالية التي يتفق ان يدفعها الرعايا البريطانيين على الصادرات والواردات, الى ان المعاهدة اهملت قيمة الضرائب الداخلية 3 بالمئة على بضائع الدولة العثمانية التي يتم تصديرها ولم تحدد اللجان الموانئ التي يتم فيها جمع الضرائب, لأنها تخدم الاهداف البعيدة التي تتطلع اليها بريطانيا, وربما القصد من ادراج ذلك هو بعث رسالة شديدة اللهجة للدول التي تكن الكراهية والعداء للدولة العثمانية وعلى راسهم محمد علي باشا والدول التي تقف الى جنبه[1].

البند الثامن:

هذا البند في مصلحة الجانب العثماني

تكمن اهمية هذا البند هو اغفال بعض المصادر التاريخية له لان الحكومة العثمانية ارادت من هذا البند هو امن وأمان الاقتصاد العثماني , وكان غير مدروس ومألوف في تاريخ الامتيازات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية لدولة اجنبية في ذلك الوقت او ربما كانت خائفة من التغيرات التجارية[2] مما دفع السلطان العثماني الى اصدار قرار في 1839م جاء فيه... عدم تعامل التجار البريطان مع المنتجين والمستهلكين العثمانيين وان عملية البيع والشراء تتم وفق موظف مختص يطلق عليه" الباشا"[3].

---

[1] – ماري سوكوالسكيف, الامتيازات الاجنبية وانعكساتها الاقتصادية والاجتماعية على بلاد الشام, وزارة الثقافة, الهيئة العامة السورية للكتاب , دمشق, 2010م, ص 162/161.

[2] – boa.hr.mkt.no.588.tarihmm 1838

[3] – عمار محمد كاظم فرج, مجلة المعاهدة التجارية البريطانية العثمانية, العدد 29 كانون الاول 2019, ص ص 310-308.

هذا فقط ما اورده الباحث " يوسف بك أصاف " وهذا يدل على وجود بنود

اضافية لم يتسنى لنا الاطلاع عليها.

المبحث الثالث:نتائج وانعكاسات معاهدة بلطة ليمان

1- نتائج المعاهدة وانعكاساتها.

من خلال قراءة دقيقة لبنود المعاهدة البريطانية – الدولة العثمانية تبرز خطورتها لأنها مصدر لمشاكل غير محدودة للدولة العثمانية وذلك للنتائج التالية:

1. كانت معاهدة " بلطة ليمان "مهمة في المقام الأول لبريطانيا, التي كانت بحاجة كبيرة الى توسيع وفتح اسواق جديدة لها في الشرق بعد نمو وتطور الرأسمالية العالمية فلم تكن المعاهدة متساوية , اذ تعرضت للتجارة فوق الاراضي العثمانية فقط, ورسخت نظام الامتيازات, حيث فتحت مجالا واسعاً لورود السلع البريطانية الى اسواق الدولة العثمانية وشكلت هدف لتطور التجارة البريطانية في الولايات العثمانية وخاصة بلاد الشام.[1]
2. كان للمعاهدة نتائج هامة من بينها الغاء القيود على تجارة الحرير في بلاد الشام, ومن جانب آخر الغاء الاحتكار في ممتلكات محمد علي واستكمالاً لذلك أصدر السلطان "فرمان" في عام 1839 م يقضي بسحب الكمارك في بلاد الشام من ادارة محمد علي ووضعها وتنظيمها تحت ضبط خزينة السلطان مباشرة ابتداء من آذار 1839م وهو تاريخ سريان مفعول الاتفاقية ومثل ذلك تهديداً مباشراً وضربة للاقتصاد المصري[2].
3. نتج عن المعاهدة التجارية تسهيل التغلغل الرأسمال البريطاني في بلاد الشام مستغلة ضعف الدولة العثمانية, وأدت الى تغلب المنافس البريطاني المتفوق تقنياً,

---

[1]- عمار محمد كاظم فرج مجلة حول المعاهدة التجارية البريطانية العثمانية , العدد 29 (كانون الاول 2020) ص .ص 312-314 .

[2]- المرجع نفسه, ص ص 312-314.

وحين حاولت الدولة الوقوف في وجه تدفق البضائع البريطانية . بحجة تشجيع البضائع المحلية مما اضطر بالسفير البريطاني بإسطنبول الى ضرورة التزام الدولة العثمانية ببنود المعاهدة والتي تمنح التجار البريطانيين الامتيازات على حساب التجار العثمانيين, وقد وصف احد التجار الدمشقيين الحالة في الأسواق نتيجة المعاهدة فقال: " ان الاموال اخذت بالنضوب سنة بعد سنة, أما استيراد البضائع البريطانية المصنعة الياً فقد ازدادت بشكل مخيف..." [1]

4. قامت بريطانيا باستغلال الامتيازات الممنوحة لها بموجب المعاهدة وجعلت منها وسيلة للتغلغل الاقتصادي داخل الاسواق العثمانية لتحولها بعد ذلك الى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الاوربية , حيث كانت سياسة العثمانيين ورجال الدولة ايلاها أولوية في تزويد الأسواق العثمانية باحتياجاتها من المنتجات المحلية قبل تصديرها الى دول أخرى, اذ حظر السلطان محمود الثاني تصدير عدة سلع الى الخارج لفترة طويلة إلا أن بريطانيا تمكنت من ثني السلطان من الاحتفاظ بحق احتكار تصدير هذه السلع وفقا لبنود المعاهدة التجارية . وقد ترتب على ذلك الوضع اتباع سياسة الباب المفتوح في التصدير والاستيراد من قبل بريطانيا وجعل الدولة العثمانية في تبعية شبه دائمة لها[2].

5. ساهمت الدولة العثمانية في تخفيض الرسوم على التجارة الخارجية مما يعتبر احد السلبيات الرئيسية للمعاهدة, إذ منحتهم امتيازات التجارة والإقامة فيها بما يتناسب

[1]- عمار محمد كاظم فرج: المرجع السابق , ص ص 312-313

[2]- المرجع نفسه, ص ص 313-314.

مـع احتياجاتهـا, واسـتثنتهم مـن القـوانين المحليـة, ووجـدت الرسـوم الكمركيـة والضرائب بنسبة 3 % حتى تشجعهم على التجارة في اراضيها , وهي أقل مما كـان يدفعـه التـاجر العثمـاني , الامـر الـذي سمح لهم بـالتفوق فـي مجـال التجـارة الخارجية , وافقد الحكومة العثمانية إمكانية الدفاع عن صناعتها الخارجية بفرض رسوم الحماية الكمركية [1].

6. تدهور الوضع المالي للدولة العثمانية, حيث انخفضت قيمة العملة المحلية ووزنها , ممـا أدى الـى حـدوث أزمـة ماليـة نتيجـة خضـوع الـبلاد اقتصـادياً للرأسـمال البريطاني وزيادة الرواج التجاري البريطـاني ليؤدي بعد ذلك الى تدفق المعادن الثمينة وإحداث ثورة في الأسعار فامتلأت بذلك الاسواق العثمانية بالعملات النقدية المزيفة , مما في الحاق العجز بالميزانية العامة للدولـة العثمانيـة, الأمـر الـذي دفـع السلطان العثماني الى استحداث ضرائب جديدة وفرضها على السكان لسد العجز بالميزانية [2]

7. لـوحظ بعـد عـام 1838 بعـض النهـوض فـي الانتـاج الزراعـي , كمـا ازداد دور البرجوازية التجارية الصناعية , وبناء على ذلك يمكن القول ان النتائج الاقتصادية للمعاهدة كانت مزدوجة, فمن ناحية لوحظ تسارع النمط الرأسمالي وزيادة الرواج التجاري, ومن ناحية أخرى , كان لتنافس السلع الأوربية الرخيصة أثره في اعاقة

---

[1]- BOA,HR,MKT,NO.588,Tarih,1255,1839.

[2]. يلماز أوزتونا, تاريخ الدولة العثمانية, ترجمة عدلان محمود سلمان, م1, ط1, مؤسسة فيصل للتمويل , تركيا, اسطمبول, 1988م, ص 40-42

نمو عدد من الصناعات المحلية[1]. كما كان لها اثارا مدمرة عليها وبالتحديد صناعة النسيج. وبذلك ساهمت المعاهدة في شل الانتاج الحرفي , بعد أن حضرت بريطانيا منتجاتها الصناعية الى المنطقة , واختلال ميزان التجارة الخارجية وما نتج عنه من استنزاف احتياط النقد والمعادن الثمينة[2].

8. منحت المعاهدة مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية الاوربية , واستغلت فيها الدول الاوربية الامتيازات الممنوحة لبريطانيا , ففي آب 1838م عقدت بلجيكا اتفاقية مع الباب العالي عُدلت في 30 نيسان 1839م وتبعتها فرنسا واسبانيا واليونان, بما يتعارض مع مصلحة الدولة العثمانية للتدخل في شؤونها بحجة حماية مصالح رعاياها[3].

9. نتج عن المعاهدة العديد من النتائج السياسية منها ايجابية للطرفين , فالدولة العثمانية وجدت في بريطانيا حليفاً ضد محمد علي باشا تمهيداً لإضعافه وضربه, وهي بذلك تحدد موقفها النهائي من الازمة , وانها لن تقبل اي مساومة فيما يتعلق بمسألة تقسيم الدولة العثمانية واحلام محمد علي في الانفصال والاستقلال, بينما بريطانيا سعت لعقد المعاهدة, لان اي تصادم بين محمد علي باشا والسلطان العثماني سوف يؤدي الى انتصار محمد علي باشا , مما يسهل لروسيا التدخل بحجة مساعدة السلطان , والدخول الى اسطنبول, وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا

---

[1]-المرجع نفسه , ص ص 312-313

[2]- عمار محمد كاظم فرج: المرجع السابق

[3]- F.O.65-253,palmerston to Mahmud II,No.46,1839.

لان الانتصار الذي يحققه محمد علي على السلطان , فيما وقعت حرب بينهما فأن ذلك يحقق انتعاشا للنفوذ الفرنسي, لان الاخيرة كانت تسانده بشكل واضح[1].

10. بالرغم أن توقيع المعاهدة كانت لصالح بريطانيا اقتصاديا وتجاريا , الا أن ابعادها السياسية كانت أبعد أثراً وأشد خطورة من ذلك, فشكلت خطوة من قبل الدولة العثمانية التي كانت تريد من وراء عقدها تحقيق مكاسب عديدة تمثلت بموافقة بريطانية على وضع مشروع تحالف عسكري مشترك يهدف بالبداء في عمليات عسكرية بحرية ضد محمد علي باشا[2]. مقابل ما قدمه السلطان من تنازلات في تلك المعاهدة . فضلا على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين من أجل توحيد الجهود لضرب محمد علي باشا, فأطلق السفير النمساوي في اسطنبول على المعاهدة تسمية" النجاح البريطاني الكبير"[3].

من الواضح أن محمد علي باشا لم تعجبه معاهدة " كوتاهية" وقد قبلها نتيجة الضغط الاوربي وبذلك يضيع فرصة لتأسيس دولة عربية واسعة الاطراف وكان قد جرب هذا الموقف في واقعة نفارين 20 اكتوبر1827م .

ومما لاشك فيه ان السلطان العثماني قبل ببنود معاهدة"كوتاهية" نتيجة الضعف والتراجع الذي اصاب الدولة العثمانية في هذه الفترة, وحاول محمد علي البحث عن كيفية الوصول الى اطماعه , نذكر انه حاول خلع السلطان العثماني محمود الثاني

---

[1]-المرجع نفسه, ص ص 312-313

[2]- سليمان بن محمد الغنام, مرجع سابق, 108.

[3]- BOA.MKT,No.588,Tarih1254,1838.

واحلال مكانه السلطان عبد المجيد , كما وتجمعت اسباب اخرى منها تذمر الشوام من حكم ابراهيم باشا .والقيام بالثورة ضده وهذا نتيجة تشجيع بريطاني الثورات الداخلية من خلال تحريض الدروز (موطنهم جبل لبنان) ضد ابراهيم باشا الذي حاول اجبارهم على زراعة محصول لا يريدون زراعته[1]

واورد محمد فريد المحامي أن " محمد علي باشا" فاتح بعض الوكلاء انه يريد ان تكون مصر وبلاد الشام تحت سلطته وهي بدورها ابلغت جكام الدلة العثمانية ودفعت السلطان الى اعلان الحرب ضد ابراهيم باشا من خلال المشاركة في معركة النزيب1839/1255م .

احتدم الصراع بين قوات محمد علي باشا بقيادة ابنه ابراهيم وقوات الدولة العثمانية بقيادة حافظ ابراهيم .فهزم الجيش العثماني شر هزيمة ومات السلطان العثماني قبل ان تصله اخبار هزيمة جيشه.

وتولى السلطة بعده ابنه عبد المجيد الذي عين خصرو باشا صدرا اعظم الذي يكره محمد علي باشا كما وان خصرو باشا عدوا لدودا كذلك لأحمد باشا فوزي امير , امير البحر العثماني الذي انظم بأسطوله لمحمد علي باشا .

تدخلت الدول الاوربية في النزاع ووقفت فرنسا في صف محمد علي باشا في مطالبه خاصة ان تكون مصر والشام له ولذريته وكذلك ترى فرنسا ان محمد علي حليفا قويا ضد بريطانيا العظمى في مناطق البحر الابيض المتوسط والشرق الادنى

[1] – حسن ابو علية: تاريخ الدولة العثمانية والوطن العربي, ص 305, دار النشر للمريخ والتوزيع , ط2019.

هذا الامر لم تقبله بريطانيا . التي كونت جبهة حربية مع النمسا وروسيا القيصرية وبروسيا ضد محمد علي باشا وفرنسا .

تم ابرام معاهدة لندن سنة 1840م ووردت في اكثر من موضع عدة نصوص صريحة يتم فيها :

ان يلتزم الباب العالي بمنع السفن الحربية الاجنبية في المرور في المضائق[1] . وكذلك ان ينسحب محمد علي باشا من كل الاراضي التي توسع على حسابها وان يبقى حاكما على مصر وراثيا وجنوب بلاد الشام مدى حياته.

وورد ايضا في هذه المعاهدة اشتراك الدول الموقعة فيما بينها والهدف الذي يرمون اليه وضع المضائق ومدينة اسطنبول في مأمن من العدو المصري.

وطبقت الشروط على محمد علي باشا .وامهل مدة عشرة ايام لكي يرد على الشروط, لكن لم يذعن محمد علي لمطالب الدول الاوربية معتمدا في ذلك على موقف فرنسا التي لم تحرك ساكنا ووجد محمد علي باشا نفسه وحيدا وبدون حليف , واصبحت بلاد مصر تحت حكم محمد علي وراثيا مدعما بفرامان سلطاني عثماني في 13 فيفري 1840م والحق بالمعاهدة بروتوكول جاء فيه ان السلطان مع التزامه بمنع جميع السفن الاجنبية من عبور المضائق في جميع الاوقات فانه يحتفظ لنفسه بالحق بإصدار تصاريح المرور عبر الدردنيل والبوسفور

[1] – محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة مفترى عليها الجزء الاول , المكتبة الانحلومصرية, 2010, ص ص,179– 181.

ووقعت بريطانيا والنمسا وبيروسيا في 17 سبتمبر 1840م بروتوكول انتقاء العرض او انكار العرض Dénying Préticol الحق بمعاهدة لندن.

من المعلوم ان الدول الاوربية الطامعة في املاك الدولة العثمانية رأت انه يجب ابعاد محمد علي باشا من المناطق التي تريد اقتطاعها من الدولة العثمانية مستغلتا تراجعها وضعفها في هته الفترة وبطبيعة الحال هذه الحادثة شكلت جزء من المسألة الشرقية .

للعلم ان الدول الاوربية لديها تنافس فيما بينها الى حد الصراع وان تحقق ما تصبوا اليه وهو اقتسام املاك الدولة العثمانية فيما بينها .[1]

ان الخلاف بين محمد علي والدولة العثمانية اوجد اسباب لتدخل الدول الاوربية في مصير آل عثمان , كما وان محمد علي باشا ثبت حكمه في مصر مدعما بفرامان السلطان ما أثر على الدولة العثمانية بالسلب , واصبح الوضع المالي في الدولة العثمانية غير مبشر بالخير نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية للتجارة , فانخفضت العملة وزاد الرواج التجاري البريطاني وامتلأت السوق العثمانية بالنقود العثمانية [2].

[1] – المرجع نفسه, ص ص 179–181.

[2] – المرجع نفسه ص ص 179–181.

الخـــاتمـــة

الخاتمة:

نجحت بريطانيا كدولة عظمى و مؤثرة في الساحة الدولية خلال القرن التاسع عشر من الحصول علا مكاسب وامتيازات سياسية كبيرة داخل الدولة العثمانية علا حساب القوى الأوربية الاخرى, وخاصة روسيا وفرنسا وذلك بحكم علاقاتها التاريخية بالدولة العثمانية. لا سيما مصالحها السياسية في الدولة العثمانية والتي لا تستطيع ان تتركها طبقا لوزير خارجيتها بالميرستون, لذلك تحركت الدبلوماسية البريطانية فورا من اجل حماية هذه المصالح بمجرد اندلاع الصراع بين محمد على باشا والسلطان العثماني 1831.وخاصة بعد تدخل روسيا من اجل تعزيز نفوذها في اسطنبول والمضائق العثمانية التي تطمح للوصول اليها, وقد تمخض عن هاذ النفوذ الروسي داخل الدولة العثمانية قيام الدولتين بتوقيع معاهدة خونكار اسكله سي عام1833 م مما اثار استياء وحيرة البريطان حول مصالحهم في الدولة العثمانية, في وقت زاد الخطر والتهديد لتلك المصالح, لذا تبنى المسؤولون البريطانيون لتحقيق تلك المعاهدة عقد معاهدة توفر لبريطانيا حاجزا اقتصاديا لا يقهر امام محمد على باشا وروسيا وعلى هاذا الاساس كثفت الدبلوماسية البريطانية جهودها وبعثاتها في اسطنبول والتي نتج عنها عقد معاهدة تجارية بين الطرفين عام1838 تسمى معاهدة بلطة ليمان من اجل الوقوف ضد اطماع محمد علي ومشروعاته التوسعية في ممتلكات الدولة العثمانية. ومما لاشك فيه ان بريطانيا بعقدها تلك المعاهدة قد حققت نجاحا كبيرا تمثلت في رغبتها في انهاء النظام الاحتكاري الذي اوجده محمد علي في مصر والشام, لان هاذا النظام يعرقل مصالحها

المـــــلاحــق

الملحق 1

محمود الثاني [1]



[1] - صالح كولن , سلاطين الدولة العثمانية, ترجمة منى جمال الدين, دار النيل للطباعة والنشر ط1, 2014,ص 293

الملحق02

مصطفى رشيد باشا [1]



[1] - المرجع نفسه, ص 296.

الملحق03

بالميرستون[1]



[1] - تشرلز ويبسترز, بلميرسون الاجنبي, طبع بجامعة فرنسا 1951,ص 60.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادرو المراجع العربية

1. ابو علية حسن عبد الفتاح, الدولة العثمانية والوطن العربي ,ج1, دار المريخ للنشر, المملكة العربية السعودية 1429هـ /2008م
2. احمد طرابين, الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر(1800- 1958) ,1980 , دمشق.
3. الشناوي عبد العزيز محمد, الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها , ج1, ملتزم الطبعة والنشر , المكتبة الانجلومصرية , مطبعة القاهرة, 1980م.
4. جورج الخوري, المصالح الاسعمارية البريطانية والحفاظ على الامبراطورية العثمانية, مجلة الدراسات التاريخية , جامعة دمشق 1992م.
5. جوزاف حجار, اوربا ومصر والشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة المصرية, بيروت, 1976م.
6. محمد عبد الطيف البحراوي, حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود التاجي, (1808-1939), القاهرة, 1987م.
7. عبد العزيز نوار , المصالح البريطانية لانهار العراق, 1806هـ/1914م, المكتبة الانجلومصرية, القاهرة 1968م.
8. فريد محمد تاريخ الدولة العثمانية العليا , دار الجبل, بيروت, 1397هـ/1977م.
9. يسين سويد,البعد الاستراتيجي لحملة محمد علي على بلاد الشام, مجلة الفكر الاستراتيجي العربي, ع3 , بيروت 1982م.

قائمة المصادر و المراجع الاجنبية

10. Harold Tempe rely,England and the Neare East,London,1964.

11. Boa,HR.SYS,No.57-36,Tarih1254,1838.

12. J.C.Hurewitz,Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record-1914,vol.1,New york,1956.

13. M.Sabry,L'Egyptian Sous Mohamed ali et la question d'orient(1811-1849),Paris,1930.

14. Michael Hurst, the key Treaties for the Great powers(1814-1914)),London,1972.

15. Sir Charles Webster,the foreign policy of Palmerton(1830-1804):vol.2London 1951.

16. Sevket pamuk,The Ottoman Empire and European capitalism 1820-1913.

17. Stephn Duggan, The Eastern Question:A study in Diplomacy,Newyork,1902.

18. Williams Henry Smith, the historian's historian's history of the world.reprinted in India,1987

19. William Miller,the Ottoman Empire and its successor (1801-1927),London,1966.

الفهرس

الفهرس

إهـداء

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقـــــدمـــة أ

الفصل التمهيدي الوضع العام للدولة العثمانية وبريطانيا قبيل المعاهدة

-01 معاهدة " كوتاهية" 8

-02 معاهدة خونكاراسكيله سي: 11

رد الفعل البريطاني من التقارب الروسي العثماني 13

المبحث الاول أسباب عقد المعاهدة 20

-1 الأسباب الداخلية: 21

-2 اسباب خارجية: 26

المبحث الثاني بنود معاهدة بلطاليمان وتحليلها 34

-1 بنود المعاهدة وتحليلها: 35

-2 تحليل بنود معاهدة بلطا ليمان 39

المبحث الثالث:نتائج وانعكاسات معاهدة بلطة ليمان 44

-1 نتائج المعاهدة وانعكاساتها. 45

الخـــاتمـــة 53

الخاتمة: 54

الملاحق **55**

قائمة المصادر والمراجع **59**

قائمة المصادرو المراجع العربية **60**

قائمة المصادر و المراجع الاجنبية **61**

الفهرس **63**